S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/22148
28 January 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

تقرير الامين العام عن فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق

UN LIBRARY
JAN 3 1991
UN/SA COLLECTION

(عن الفترة من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الى ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١)

مقدمة

١ - في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، اعتمد مجلس الامن بالإجماع القرار ٦٧٦ (١٩٩٠) ، الذي قرر فيه تجديد ولاية فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، وطلب الى الامين العام أن يقدم خلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩١ تقريرا عن مشاوراته الإضافية مع الاطراف بصدد مستقبل فريق المراقبين ، مشفوعا بتوصياته حول هذا الموضوع .

٢ - وطبقا لذلك ، يغطي هذا التقرير الفترة من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ الى ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، ويهدف الى تزويد مجلس الامن بوصف للطريقة التي قام بها فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق بتنفيذ الولاية الموكلة اليه خلال تلك الفترة .

٣ - وتجدر الإشارة الى انني أوصيت في الفقرة ١٨ من تقريري المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ (S/21960) بأن مهام الفريق أثناء فترة التمديد البالغة شهرين التي سبق أن أوصيت بها ، ينبغي أن تكون :

(أ) حل المشاكل المتبقية المتعلقة بالحدود ؛

(ب) محاولة ترتيب تبادل المعلومات بين الطرفين حول حقول الالغام الخالية من العلامات ؛

(ج) مساعدة الطرفين على التفاوض على منطقة فاصلة ، وفيما بعد على منطقة محددة الاسلحة وتنفيذ ذلك .

٤ - وفي اجتماع فني عقد بين الوفدين العسكريين للطرفين ، في طهران في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، وحضره أيضا فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق ، تم التوصل الى اتفاق فني بشأن المسائل المتعلقة بمهام فريق مراقبي الامم المتحدة (للاطلاع على التفاصيل ، انظر الفقرات ١٤ الى ١٨ أدناه) .

٥ - وقد تأثرت أنشطة فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق خلال هذه الفترة الى حد كبير بالتطورات الحاصلة في منطقة الخليج الفارسي . كما حال اندلاع الاعمال الحربية بصورة فعالة بين الفريق وبين مواصلة عملياته في العراق واقتضى الامر نقل جميع موظفي فريق مراقبي الامم المتحدة العاملين في العراق ، نقلا مؤقتا ، حيث تم نقل معظمهم إما الى قبرص أو الى جمهورية إيران الإسلامية . وقد قدمت جميع الاطراف المعنية دعما فعالا لهذا الغرض .

تكوين الفريق وقيادته ووزعه

٦ - تولى قيادة فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق العميد س . أنعام خان (بنغلاديش) رئيس فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين بالنيابة . وعلى الجانب العراقي تسلم العقيد ب . جرابنر (النمسا) القيادة من العميد خان ليصبح مساعدا بالنيابة لرئيس فريق المراقبين العسكريين ، فيما واصل العقيد هـ . بورولا (فنلندا) العمل بوصفه مساعدا بالنيابة لرئيس فريق المراقبين العسكريين على الجانب الإيراني .

٧ - وعلى النحو الموصى به في الفقرتين ٢٣-٢٤ من تقريري المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ (S/21960) طرأ تخفيض على قوة المراقبين العسكريين لتصل الى ٦٠ فردا على الجانب الإيراني و ٥٦ على الجانب العراقي وثلاثة في فريق القيادة .

٨ - واقتضى هذا التخفيض في عدد المراقبين العسكريين إعادة تنظيم كبرى لوزع فريق المراقبين العسكريين . فتم على كل جانب وزع عدد قليل من المراقبين عند المقر ونحو ١٥ مراقبا عسكريا في كل من القطاعات الثلاثة . وتم إغلاق جميع مواقع الفريق السابقة كمواقع مأهولة بصورة دائمة وأصبحت قواعد للداوريات المتقدمة تزود بالأفراد كلما دعت الحالة الى ذلك .

٩ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، كانت قوة الفريق ، بما في ذلك المنقولون مؤقتا الى قبرص وجمهورية إيران الإسلامية ، على النحو التالي :

مراقبو الامم المتحدة العسكريون

اوروغواي	٩
ايرلندا	١
ايطاليا	١١
بنغلاديش (بما في ذلك رئيس فريق المراقبين العسكريين بالنيابة)	١
بولندا	٤
تركيا	١
الدانمرك	٤
زامبيا	٥
السويد	٧
فنلندا (بما في ذلك مساعد رئيس فريق المراقبين العسكريين بالنيابة)	٩
كندا	٤
ماليزيا	١٥
النرويج	٣
النمسا (بما في ذلك مساعد رئيس المراقبين العسكريين بالنيابة)	٧
نيوزيلندا	١
الهند	١١
هنغاريا	١٥
يوغوسلافيا	١١
	١١٩
وحدة الشرطة العسكرية	
ايرلندا	١٧ (أ)
القسم الطبي	
النمسا	٤
المجموع	١٤٠

(أ) تم ، بموافقة السلطات الإيرلندية ، وضع عشرة من أفراد الشرطة العسكرية ، تحت القيادة التنفيذية لقائد قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص للمساعدة في استقبال موظفي الامم المتحدة ومعاليهم المنقولين مؤقتا من الشرق الاوسط ، وفي تدبير شؤونهم .

وأدى التخفيض الذي جرى في القوة ، وكذلك وقف الإحلال عن طريق التناوب لهذا الغرض ، الى أن البلدان المساهمة التالية لم تعد ممثلة في الوقت الحالي في فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين : الارجنتين ، استراليا ، السنغال ، غانا ، كينيا ونيجيريا .

١٠ - وتم في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ سحب طائرة اندوفر التابعة للسلاح الجوي الملكي لنيوزيلندا وطاقمها . ولا يزال فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين يستخدم طائرتين مدنيتين : طائرة كندية أوتر بمحركين مستأجرة تجاريا وتم نقلها من العراق الى قبرص منذ ١٤ كانون الثاني/يناير ، وطائرة جتستريم مقدمة على سبيل التبرع من حكومة سويسرا وهي الآن منقولة الى طهران .

العمليات

١١ - ظل الوضع العام على طول الحدود المعترف بها دوليا هادئا للغاية خلال فترة الولاية . وكان مفهوم فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق لعمله هو تنفيذ مهامه من خلال القيام بداوريات على طول الحدود المعترف بها دوليا بأكملها ، مع اعطاء الاولوية لرصد المراكز موضع النزاع والمناطق الحساسة . وتم الاضطلاع بـ ٧٩١ داورية و ٣٣٨ تحقيقا بشأن المراكز المتنازع عليها . بيد أن التوقف المؤقت لعمليات فريق المراقبين في بغداد اعتبارا من ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، عندما عبرت آخر مجموعة باقية من المراقبين في العراق الحدود الى ايران (انظر الفقرة ١٩ أدناه) ، جرد فريق المراقبين من قدرته على رصد الحدود المعترف بها دوليا على الجانب العراقي .

١٢ - وجرى حث الطرفين على سحب المواقع المتنازع عليها وتقديم معلومات عن حقول الالغام غير المحددة بعلامات وذلك بتبادل الخرائط واتاحة كل طرف للآخر ضباطا لديهم معرفة بحقول ألغام محددة . ولغاية ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، كانت جمهورية ايران الاسلامية قد سحبت ١٣ من مجموع ١٧ موقعا متنازعا عليها وسحب العراق ٢٣ من مجموع ٣٩ موقعا من هذه المواقع . وقد أرغم حلول الشتاء الطرفين على التراجع الى المواقع الشتوية ، مما أوجد منطقة عازلة بحكم الواقع في الشمال والى حد أقل في المنطقة الوسطى .

١٣ - وتم بنجاح عملية لإعادة قتلى الحرب الى وطنهم في منطقة فقيه من دزفول/ القطاع الجنوبي يوم ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ وشملت ١٩٦ ايرانيا من قتلى الحرب و ٤٣ عراقيا من قتلى الحرب . ويبلغ مجموع قتلى الحرب الذين أعيدوا الى وطنهم منذ بداية عملية فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين ١٥٣ ٣ ايرانيا و ٠٩٧ ٢ عراقيا . ولا يزال الجانبان عاكفين على النظر في اقتراح ايراني بالسماح للطرفين بالبحث عن جثث قتلى الحرب في اقليم كل منهما .

الاجتماع الفني للخبراء العسكريين لإيران والعراق

١٤ - وافق الطرفان على عقد اجتماع فني للخبراء العسكريين لمناقشة وحل المسائل المتعلقة بولاية فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق التي كانت لا تزال معلقة بينهما . وتم التوصل الى هذا الاتفاق بصورة ثنائية بين جمهورية ايران الاسلامية والعراق ونظم الاجتماع الفني خارج اطار الفريق العسكري العامل المختلط الذي ظل فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين يسعى في السابق الى انشائه . وقامت السلطات الإيرانية بدور المضيف للاجتماع الذي جرى في طهران في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وبناء على دعوة الطرفين ، حضر الاجتماع رئيس المراقبين العسكريين بالنيابة .

١٥ - وبحث الطرفان في هذا الاجتماع مسألة المراكز المتنازع عليها على طول الحدود المعترف بها دوليا ، وتبادل المعلومات عن حقول الالغام ، وإنشاء منطقة فاصلة على طول الحدود المعترف بها دوليا ، وتوصلا الى اتفاقات بشأن كل ذلك . وتنسجم الاتفاقات التي تم التوصل اليها انسجاما كاملا مع ولاية فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق فيما يتعلق بهذه المواضيع الثلاثة ، وتنص على أن يقوم الفريق المذكور برصد تنفيذها ضمن اطار زمني محدد .

١٦ - وفيما يتعلق بالمراكز المتنازع عليها ، تم الاتفاق على أن تُزال جميعها بحلول ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، ومن ثم يقوم فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق ، حسب ولايته ، بالتحقق من إنجاز انسحاب جميع القوات الى الحدود المعترف بها دوليا ، والتأكد من ذلك . والحدود هذه مذكورة في معاهدة الحدود الدولية وعلاقات حسن الجوار بين ايران والعراق[1] ، المؤرخة في ١٣ حزيران/ يونيه ١٩٧٥ ، وفي بروتوكولاتها ومرفقاتها . وفيما يتعلق بموضوع حقول الالغام ، وافق الجانبان على ترتيبات محددة تضمن تبادل المعلومات الضرورية بشأن جميع حقول الالغام

الخالية من العلامات . وتنص الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن انشاء منطقة فاصلة ، في جملة أمور ، على أن تمتد هذه المنطقة الى مسافة كيلو متر واحد على كل جانب من جانبي الحدود المعترف بها دوليا ، وعلى طول هذه الحدود بكاملها . ويتم انشاء هذه المنطقة في الفترة الواقعة بين ١٠ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، ويقوم فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق بالمساعدة في تنفيذ ذلك تنفيذا كاملا .

١٧ - كما اتفق الطرفان على عقد اجتماع فني مماثل في بغداد في ٢٨ أو ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، بناء على دعوة من السلطات العراقية . وسيتيح هذا الاجتماع الثاني استعراض تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها في ٦ كانون الثاني/يناير ، إلى جانب النظر في احتمال انشاء منطقة محدودة الاسلحة على كل جانب من جانبي المنطقة الفاصلة .

١٨ - وقد لاحظ فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق ، وفقا لولايته وللاتفاقات التي توصل اليها الاجتماع التقني ، أن المراكز المتنازع عليها قد سُحبت في معظمها (انظر الفقرة ١٢ أعلاه) . بيد أنه لم يكن في وسع الفريق التأكد من التنفيذ الكامل للاتفاق المتعلق بالمراكز المتنازع عليها ضمن الاطار الزمني المتفق عليه . فمنذ الاحداث التي أعقبت يوم ١٥ كانون الثاني/يناير ، لم يُحرز سوى تقدم يسير في تنفيذ نقاط التفاهم بشأن ازالة الالغام وإنشاء منطقة فاصلة .

الامن

١٩ - في أعقاب اتخاذ قرار مجلس الامن ٦٧٨ (١٩٩٠) في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، ونظرا للحالة الراهنة في منطقة الخليج ، قام فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق بتخطيط مفصل لضمان أمن أفراده دون المساس بكفاءته التنفيذية . ومع تدهور الموقف في الاسبوع الثاني من كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، والحاجة الى ضمان سلامة أفراد الفريق ، تقرر كتدبير احتياطي تخفيض عدد الافراد في المقر في بغداد ، العسكريين منهم والمدنيين على حد سواء . وفي ١١ كانون الثاني/يناير ، نُقِل الى قبرص ٣٢ موظفا دوليا ، و ١١ مراقبا عسكريا ، و ١٠ أفراد من الشرطة العسكرية ، ومساعد طبي واحد ؛ وبقي في بغداد مجموعة القيادة في مقر خُفِّض عدد موظفيه . وإثر زيارتي لبغداد يومي ١٢ و ١٣ كانون الثاني/يناير ، اتخذ قرار بنقل أفراد الفريق بشكل مؤقت من بغداد والقطاعات الاقرب الى الحدود مع ايران ، بغية القيام بعملياته من تلك المواقع . وسافرت مجموعة القيادة الى طهران

في ١٤ كانون الثاني/يناير ، كما نُقل الافراد المتبقون في بغداد مع المراقبين العسكريين في القطاعات الى مكان قريب من الحدود الدولية في منطقة فقيه الواقعة الى الشرق من العمارة ، ومنطقة خانقين الواقعة شمال شرقي المنصورية . ولدى نشوب الاعمال الحربية في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، اتخذ قرار بنقل جميع أفراد الفريق المتبقين في العراق الى جمهورية إيران الاسلامية ، مؤقتا ، فعبر الفريق الموجود في خانقين الحدود في ١٧ كانون الثاني/يناير . أما الافراد الموجودين في فقيه ، فقد عبروا الحدود الى جمهورية ايران الاسلامية في ١٨ كانون الثاني/يناير ، وذلك بعد تأخر دام ٢٤ ساعة بسبب صعوبات الاتصال في العراق . وتم الآن نقل جميع أفراد فريق مراقبي الامم المتحدة - بغداد - من مناطق الحدود الى طهران ، بمساعدة من السلطات الايرانية . واحتفظ بخمس وأربعين مركبة ومعدات الاتصال ، المجلوبة من العراق ، في مقر القطاع في بختران ودزفول .

الجوانب المالية

٢٠ - أذنت الجمعية العامة للامين العام ، بقرارها رقم ٢٤٥/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، بالدخول في التزامات لتشغيل فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق ، إذا ما قرر مجلس الامن تمديد ولاية الفريق ، بمعدل شهري لا يتجاوز ٠٠٠ ٤٧٥ ٣ دولار ، مبلغ اجمالي ٠٠٠ ٢٦٩ ٣ دولار ، مبلغ صافي ، وذلك ابتداء من ١ شباط/فبراير ١٩٩١ ، على أن يكون هذا الإذن مرهونا بموافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فيما يتعلق بالمستوى الفعلي للالتزامات التي يتعين الدخول فيها . وإذا ما قرر مجلس الامن تمديد فترة الفريق الى ما بعد فترة ولايته الحالية ، ستكون التكاليف التي تتكبدها الامم المتحدة للاحتفاظ بالفريق خلال فترة التمديد هذه ضمن الالتزام الذي أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٢٤٥/٤٥ .

ملاحظات

٢١ - وكانت الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الاجتماع الفني في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ تمثّل تطورا مفيدا للغاية في الجهود الرامية الى اتمام مهام فريق المراقبين العسكريين المتبقية بصورة ناجحة . أما كون تنفيذ هذه الاتفاقات لم يتم بصورة كاملة حسب البرنامج فمن الواضح انه غير راجع الى عدم الالتزام من كلا الطرفين ، بل هو نتيجة لاندلاع القتال في المنطقة . ففي الواقع أعطى كل من الطرفين دلائل قوية لفريق مراقبي الامم المتحدة على انه ما زال مصمما على التنفيذ

الكامل في الوقت المناسب للترتيبات المتفق عليها في ٦ كانون الثاني/يناير . كما أكدا أيضا لي انهما سيواصلان من أجل ذلك الغرض الاعتماد على وجود فريق مراقبي الامم المتحدة ومساعدته .

٣٢ - وفي الوقت ذاته ، ما زالت الترتيبات الامنية التي أدّت الى اتخاذ القرار بنقل فريق مراقبي الامم المتحدة - بغداد بصورة مؤقتة الى خارج العراق سارية ولا يمكن تجاهلها عند بحث مستقبل فريق مراقبي الامم المتحدة القريب بوجه عام . ومع ذلك فيبدو واضحا انه بالمستوى الحالي للاعمال الحربية في المنطقة ، لن يتمكن فريق مراقبي الامم المتحدة من العمل على أحد جانبي منطقة مسؤوليته .

٣٣ - وبالرغم من الترتيبات الامنية الحالية وتاثيرها المحتوم على الفاعلية العملية ، فإنني أرى أنه ينبغي تمديد ولاية فريق مراقبي الامم المتحدة الى ما بعد فترة ولايته الحالية ، التي تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، وذلك لكي يكون في استطاعة الفريق الوفاء بصورة تامة بمسؤولياته الهامة . وفي المشاورات التي أجريتها مع الطرفين ، أكدا لي انهما يشاطرانني هذا الرأي . كما تم التفاهم معهما على أن يكون تمديد الولاية الجديد لفترة قصيرة ، ريثما يتضح الموقف في المنطقة .

٣٤ - ولذلك فإنني أوصي بأن يمدد مجلس الامن ولاية فريق مراقبي الامم المتحدة لفترة أخرى مدتها شهر واحد ، أي لغاية ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ . وخلال تلك الفترة ، إذا قرر المجلس مثل هذا التمديد ، فإن قوة فريق مراقبي الامم المتحدة الحالية على الجانب الإيراني سيحتفظ بها لمواصلة أداء مهامه الحالية على خير وجه يستطيعه . أما المراقبون التابعون لفريق مراقبي الامم المتحدة الذين كانوا متمركزين في العراق والذين تستمر نوبة عملهم الى ما بعد فترة الولاية الحالية فسيظلون منقولين بصورة مؤقتة الى أن تحدث تطورات جديدة وتتخذ قرارات جديدة بشأن مستقبل فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق .

٣٥ - وسوف يتضح من هذا التقرير أن تنفيذ الفقرتين ١ و ٢ من قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) أصبح قريبا من نهايته . وتم إحراز تقدم أيضا في تسهيل عودة أسرى الحرب المتبقين الى وطنهم تنفيذا للفقرة ٣ من القرار . وبالمثل ، قدمت لي معلومات مفادها أن البلدين ، أثناء المحادثات الثنائية التي جرت بينهما ، قد عالجا قضايا معلقة أخرى كما تتطلب الفقرة ٤ من القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) .

٢٦ - أما الذي يبقى بدون تنفيذ فهي الفقرات الاخرى من المنطوق ، وهي التي كانت بالفعل موضوع مباحثات تمهيدية . إن الدور الذي يطلبه مجلس الامن في تلك الفقرات من الامين العام هو دور سياسي في معظمه . وقد اكتسبت الفقرة ٨ بوجه خاص أهمية مضافة في الظروف الحالية . وسيكون الاسلوب الذي أنوي مواصلة أداء واجباتي به في هذا الصدد موضوع مشاورات مع الطرفين في الوقت المناسب . وإني لآمل أملا حارا في أن تنفذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخرا على الصعيد العسكري تنفيذا كاملا في الاسابيع المقبلة . وعندها سيكون ممكنا التركيز بصورة مباشرة بدرجة أكبر على العمل اللازم لتنفيذ الفقرات المتبقية .

٢٧ - وفي الختام ، أود أن أشيد في هذا التقرير بالرجال والنساء التابعين لفريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق ، العسكريين منهم والمدنيين على السواء ، الذين واصلوا ، تحت قيادة رئيس المراقبين العسكريين بالنيابة ، العميد إنعام خان ، في ظروف صعبة بصورة استثنائية ، خدمة المنظمة بطريقة مثالية . وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسفير يان إلياسون لجهوده الدؤوبة التي بذلها كممثل شخصي لي .

الحواشي

(١) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلّد ١٠١٧ ، العدد ١٤٩٠٣ .

- - - - -